أضواء على نشاط إدارة الأمن في تبن

المقدم /حيدرة هيثم حسن

مدير أمن المديرية

الخلاف على الأراضي من أبرز القضايا التي تميز المديرية وتتسبب بنزاعات ذات طابع جنائي

العام الماضي سجلت (٩١) قضية أدت إلى وفاة (٦) أشخاص وإصابة (٣٥) خسائر مادية بمبلغ (٧,٦٩٢,٠٠٠) ريال

رجال الأمن في مديرية تبن بمحافظة لحج يبذلون جهوداً لحفظ الأمن في أنحاء المديرية ومكافحة الجريمة والوقاية منها والعمل على الحد منها وعدم انتشارها، للوقوف على هذه الجهود التقينا الأخ المقدم/ حيدرة هيثم حسن مدير إدارة أمن مديرية تبن محافظة لحج الذي حدثنا قائلاً :

أجرى اللقاء/ محمد قائد علي

الحالة الأمنية

نؤكد للجميع أن الحالة الأمنية في قرى ومناطق مديرية تبن مستقرة تنعم بالأمن والسكينة.. وهذا يعود إلى الجهود المكثفة التي بذلها أفراد وضباط أمن مديرية تبن وما يتمتعون به من كفاءة ووعي قانوني واجتماعي، وإلى التعاون والتنسيق الدائم الذي يربطنا بالمواطنين وعقال الحارات ومشائخ القرى والجهات ذات العلاقة في أجهزة القضاء والنيابة العامة بالإضافة إلى أعضاء المجلس المحلي وإلى دعم ورعاية قيادة المحافظة ممثلة بالأخ/ منصور عبد الجليل محافظ لحج وقيادة الأمن ممثلة بالأخ العميد ركن دكتور/ محسن أحمد علي مدير عام أمن المحافظة ومساندتهم لنا وتذليلهم الصعاب والمعوقات التي تعترض عملنا الأمني اليومي.

أبرز القضايا

وأضاف يقول : أبرز القضايا التي تصادف عملنا اليومي هي الخلاف على الأراضي سواء كانت زراعية أو سكنية وهو ما يميز هذه المديريةعن غيرها وتتسبب في وقوع نزاعات ذات طابع جنائي منها القتل والإيذاء الجسماني.. أما فيما يخص الإجراءات المتخذة حيال هذه القضايا ومعالجتها فإننا نقوم بحل هذه القضايا في إطار الحد من الجريمة واحتوائها قبل وقوعها، ولهذا فنحن نعمل جاهدين على إحالة مثل هذه القضايا إلى جهات الإختصاص في المحكمة أو اللجنة الفنية وكذا من خلال التنسيق المستمر مع مشائخ وعقال القرى، والعمل على نشر الدوريات الليلية في المدن الكبيرة والقيام بالتوعية المستمرة في صفوف المواطنين.

قضايا الأراضي

وقال : قضايا الأراضي كما اسلفنا هي من أبرز القضايا التي تصادف عملنا الأمني اليومي بالمديرية وهذه القضايا تنشب فيها خلافات بين أطراف وأشخاص بعضهم يدعون ملكية الأرض وهي مصروفة لهم بعقود رسمية من الدولة ويتعرضون للإبتزاز من أشخاص يدعون بأنهم الملاك لهذه الأرض مما يؤدي إلى وقوع خلافات ونزاعات ومشاكل بين الطرفين، ونحن من جانبنا نقوم بإتخاذ الإجراءات بهذا الصدد وفي حالة حدوث قضية بين الأطراف ويتحول هذا الصراع إلى جانب جنائي فنقوم بضبط الطرفين وتوفيق العمل في موقع النزاع وإحالتهم إلى الجهات المختصة سواء النيابة العامة أو المحكمة أو مصلحة أراضي وعقارات الدولة.. مع العلم بأن النزاع حول الأراضي لم يتم الفصل فيه حتى الآن وجميع الأراضي التي حولها النزاع موقف العمل فيها بموجب توجيهات الأخ المحافظ ورئيس النيابة ومدير أمن المحافظة.

المؤشر الإحصائي

واستطرد يقول : نحرص في أداء عملنا الأمني على الدقة والإنضباط ورصد وتوثيق كل المهام والواجبات التي نقوم بها والإجراءات التي نتخذها ونقوم بتسجيلها وتدوينها وتوثيقها، وهذا ما نعتمد عليه في أداء عملنا وذلك للحفاظ على مصالح المواطنين وقضاياهم.

ولهذا فإن المؤشر الإحصائي لعدد القضايا والحوادث المدون والموثق بسجلاتنا خلال العام المنصرم ٢٠٠٥م يشير إلى :

بلغ إجمالي عدد القضايا الجنائية المرتكبة في المديرية خلال العام المنصرم ٢٠٠٥م عدد (١١٨) قضية جنائية، وبلغ عدد القضايا المحالة إلى النيابة العامة (٩١) قضية وبلغ عدد القضايا التي تم حلها بالتصالح الودي (٦) قضايا وبلغ عدد القضايا المحالة إلى قيادة المحافظة (٦) قضايا وبلغ عدد القضايا التي لا زالت قيد البحث (١٥) قضية.

أما الخسائر البشرية الناجمة عن هذه القضايا فهي وفاة عدد (١) شخص بالجرائم الجنائية ووفاة عدد (٥) أشخاص في الحوادث الأخرى وقد بلغت الإصابات إلى إصابة عدد (٣٥) شخصا بالجرائم الجنائية، أما الخسائر المادية لهذه القضايا فقد كان بمبلغ وقدره (٧,٦٩٢,٠٠٠) ريال وقد بلغ عدد المتهمين المقبوض عليهم (٥٩٢) متهما.

النجاحات والإنجازات

واستطرد يقول : بفضل الجهود التي يبذلها رجالنا أفراداً وضباطاً حققنا العديد من النجاحات والإنجازات الأمنية وتنفيذ الخطط والبرامج المنزلة لنا من قيادة أمن محافظة لحج والمستمدة من الخطة العامة لوزارة الداخلية وذلك خلال العام المنصرم ٢٠٠٥م بالإضافة إلى قيامنا بتنفيذ خطة الإنتشار الأمني في إطار المديرية والمستندة إلى خطة الإنتشار والاستقرار ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والوقاية من أضرارها ومخاطرها والحد من تزايدها وإنتشارها وتعزيز السيطرة الأمنية في كافة مناطق وقرى المديرية حيث تم نشر الدوريات الراجلة وسيارات الدورية في مناطق المديرية وتكليف أفراد التحريات بالنزول الميداني المستمر على الفنادق واللوكندات لمتابعة المطلوبين أمنياً والفارين من وجه العدالة وترتيب الدوريات الليلية الراكبة والراجلة، بالإضافة إلى وضع برنامج للقيام بضبط الأشخاص الذين يحملون الأسلحة النارية بدون ترخيص والقيام بحملات على أماكن بيع الألعاب النارية، وكذا القيام بتسجيل وحصر الأجانب المقيمين والعاملين في المديرية ومتابعة الأشخاص الأجانب الذين أنتهت فترة إقامتهم.

وقد تم إلقاء العديد من المحاضرات على الأفراد والضباط في أمن المديرية بالإضافة إلى المحاضرات المستمرة في الطوابير الصباحية وتتطرق المحاضرات عن حركة وتطوير الجريمة وأساليب وطرق مكافحتها وذلك في إطار التوعية والتوجيه والإرشاد وتنمية وبلورة أفكار ومدارك الأفراد رالضباط وتثقيفهم أمنياً واجتماعياً وتزويدهم بمختلف المعارف والعلوم الحديثة والمتطورة والقيام بتأهيلهم وتدريبهم والحاقهم بالعديد من الدورات التأهيلية والتدريبية في شتى المجالات منها التخصصية والتنشيطية والإنعاشية والترفيعية وغيرها.

وتم خلق علاقة ثقة متبادلة بين قيادة المديرية وأفرادها وضباطها من خلال القيام بتحفيز الملتزمين والمبرزين في أداء واجباتهم، وتم متابعة وتوفير المخصصات والمستحقات من المهمات والملابس والبطانيات والفرشان والمواد الغذائية الطازجة.

أبرز القضايا المضبوطة

ومضى يقول : القضايا التي تم ضبطها خلال العام المنصرم ٢٠٠٥م كثيرة وعديدة وأبرز قضية تم ضبطها سرقة مبالغ مالية ومصوغات ذهبية من منزل في إحدى القرى التابعة لمديرية تبن حيث أقدم الشاب (أ م ق) وعمره ٢٣ عاماً بسرقة منزل أحد المواطنين عندما كان صاحب المنزل وأسرته خارج المنزل وفي أماكن عملهم حيث أقدم المتهم على مراقبة المنزل وعندما سنحت له الفرصة قام بتسلق جدران المنزل والدخول إلى غرف المنزل بعد أن أخرج المكيف والدخول من فتحة المكيف إلى غرف المنزل ودخل إلى غرفة النوم وسرق شنطة يد حريمي كان بداخلها مبلغ مالي وقدره (٣٥٥,٠٠٠) ريال يمني ومبلغ مالي بالعملة الأجنبية وقدره (٥,٠٠٠) ريال سعودي ولبه ذهب وعدد (٢) شوالية ذهب وجوز حلق وخاتم نسائي ذهب والمسروقات الذهبية كلها من عيار (٢١) جرام نوع لازوردي حيث كانت المسروقات بداخل شنطة يد نسائي موضوعة بداخل دولاب غرفة النوم.

وقد نجح رجال البحث الجنائي بأمن مديرية تبن من كشف شخصية المتهم وضبطه وإستعادة جزء كبيرمن المسروقات.

الخاتمة

وأختتم المقدم/ حيدرة هيثم حسن قائلاً حديثه : في ختام حديثي هذا لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى قيادة المحافظة وعلى رأسهم الأخ/ منصور عبد الجليل محافظ محافظة لحج والعميد ركن . د/ محسن أحمد علي مدير عام أمن محافظة لحج على دعمهم ورعايتهم الدائمة والمتواصلة وتشجيعهم لنا وتذليل كل الصعاب التي تصادف عملنا اليومي، كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى الأخوة في المجلس المحلي وأجهزة القضاء والنيابة العامة والمشائخ والعقال والمواطنين على تعاونهم معنا والذي يزيدنا إصرار على مواصلة الجهود لتعزيز الأمن والإستقرار.

تجربة السلطة المحلية في ذمار وبوادر النجاح

السلطة المحلية في بلادنا لا زالت حديثة النشأة ورغم حداثتها ظهرت موارد وإرهاصات النجاح في بعض أعمالها فهناك مراقبون اقتصاديون يذهبون إلى أن المشاريع التي نفذت أو التي مازالت قيد التنفيذ ما كانت لتحقق لولا وجود السلطة المحلية التي ساهمت في وضع المشروع المناسب في المكان المناسب لتسليط الضوء على هذه التجربة في م/ ذمار كان لنا هذا اللقاء مع الأخ العقيد/ حسين مسعد محيض رئيس المجلس المحلي.

ذمار / فضل الأشول

بداية العمل

بدأ المجلس المحلي يمارس مهامه وفقاً لقانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م بعد أن منحت الصلاحيات له من المجلس المحلي والمحافظة عام ٢٠٠٤م فقمنا بتنفيذ عدد من المشاريع الخدمية وخاصة في العام ٢٠٠٥م على النحو التالي :-

مشاريع بتمويل محلي

في مجال التعليم جرى العمل بعدد من المدارس تصل تكلفتها أكثر من مائة وثلاثين مليون ريال ورصد لها في العام ٢٠٠٥م حوالي ٦٥ مليون ريال لتكتمل في العام ٢٠٠٦م أما في مجال الصحة فقد تم اعتماد مركزين صحيين بتكلفة ٦٤ مليون ريال ورصد لها في العام ٢٠٠٥م أكثر من ٣٥ مليون ريال كتمويل محلي وتم إكمال المرحلة الأخيرة من رصف بعض من الشوارع في حارة بير خايوط وبعض شوارع حارة القاسمي كامتداد لرصف شوارع حارة فراح بحوالي ٢٨ مليون ريال.

المشاريع المركزية

أما المشاريع ذات التمويل المركزي فالعمل مستمر في سفلتة عدد من الشوارع في الأحياء الجنوبية والغربية للمدينة وكذا حارة حق باز بتكلفة مليار ومائتي مليون ريال بتمويل مركزي من وزارة الأشغال العامة والأعمال قائمة على قدم وساق في مستشفى الأم والطفل بتكلفة ١٣٦ مليون ريال إلى جانب توسعة مستشفى ذمار العام العيادات الخارجية. وأيضاً بتمويل مركزي.

في مجال الشباب والرياضة

في هذا المجال العمل جارٍ لتشطيب الأعمال الأخيرة لمضمار الإستاد الرياضي ومضمار الألعاب وكذا الأسوار الخارجية بتكلفة تقدر بحوالي مليار ومائتي مليون ريال بتمويل مركزي.

والعمل جارٍ أيضاً في بناء مقر لنادي فتح ونادي شباب رخمة ونادي البرج بهجرة منفذة بتمويل صندوق النشئ والشباب وبتكلفة تزيد عن ثمانين مليون ريال.

أعمال الصندوق الاجتماعي والأشغال

وهناك مشاريع ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية والمتمثلة في بناء روضتين للأطفال وتدخلات هامة في توسعة مستشفى ذمار العام والإصلاحية ورصف بعض شوارع المدينة كما تم الإنتهاء من توصيل شبكة الصرف الصحي لحارتي عمر بن الخطاب والمبثاق.

ويقوم صندوق الأشغال العامة برصف شوارع حارة الأمير.

وكل هذه المشاريع جادت بتوجيهات وإشراف الأخ العميد/ عبد الوهاب الدرة محافظ المحافظة الذي يستحق منا كل الشكر والتقدير لما يبذله من جهود لإبراز هذه المشاريع إلى حيز الوجود.

كما أن هناك مشاريع ينفذها مكتب التحسين تتمثل في رصف وتبليط وتحسين الجزر الوسطية وتشجيرها في المدخل الشمالي للمدينة والدائري الغربي والمدخل الشرقي للمدينة وحديقة هران.

المشاريع المستقبلية

في مجال التعليم تم إقرار توسعة عدد من المدارس التي تعاني من التزاحم الطلابي بإضافة أكثر من أربعين فصلاً دراسياً بناءً على الدراسات المعدة من مكتب التربية والتعليم بالمحافظة.

أما الأشغال العامة فقد تم إعتماد رصف عدد من الشوارع بالأحجار في المدينة القديمة بالتنسيق مع المجلس المحلي بالمحافظة إلى جانب إكمال إنارة عدد من الشوارع التي لم تصلها الإنارة كمرحلة ثالثة للمدينة كما أن هناك أعمالا لإعداد وتجهيز عدد من الأسواق العامة ومواقف السيارات المعتمدة في المخطط العام للمدينة كما سيتم إعداد وتأهيل عدد من الحدائق العامة في المدينة.

ولدينا مشروع هام هو المرحلة الثانية للمياه والصرف الصحي الذي سيمول مركزياً وتقوم شركة إستشارية بعمل الدراسة اللازمة له حالياً ليتم على ضوئها البحث عن التمويل والتنفيذ.

المشاريع المتعثرة

لا يوجد لدينا مشاريع متعثرة اللهم مشروع المركز الشمالي في المدينة والذي يعاني بعض التأخير بسبب خلاف حول الموقع والعمل جارٍ محل الإشكال.

تقييم أداء السلطة المحلية

أنا أعتقد أن تجربة السلطة المحلية وكبداية تجربة رائدة وحققت نجاحات وإنجازات طيبة خاصة ونحن في مرحلة بناء وتأسيس الدعائم الأساسية لأعمال السلطة المحلية وكما تعلمون فالممارسة العملية أكسبت أعضاء المجالس المحلية خبرات وقدرات متجددة إذا ما قورنت بالفترة الزمنية التي عملت فيها فهي تشهد تطور وتحسن ملحوظ وكلما مر وقت نضجت التجربة وأكسبت العاملين في مجالها مهارات وخبرات وهي تجربة قابلة للتحسن والتطوير أكثر فأكثر والتوجه القادم هو لإنتخاب محافظي المحافظات ومدراء عموم المديريات وهذه الخطوة نقلة نوعية سترافقها مراجعة وتقييم المنظومة التشريعية والقانونية لنظام السلطة المحلية.

قضايا حياتية

أسطونات الغاز

إستيقظت فجأة الساعة السادسة والنصف أخذت أفكر من هذا الطارق ليأتي في هذه الساعة المبكرة ، آه لقد اصطدمت حين سمعت الخبر المزعج بأن صديقة عزيزة علي قد حرقت بسبب انفجار اسطوانة الغاز ، والحمد لله أن الاصابة كانت خفيفة حيث تم الاسراع في اسعافها من قبل أهل المنزل فهم يستخدمون باستمرار صندوق الاسعافات الأولية بداخله أدوية إسعاف الاصابات الحروق الخفيفة ، صمت أكثر من المعتاد وأخذت أفكر بهذه القضية التي تقلق العديد من المواطنين وخاصة ربات البيوت اللواتي كثيراً مايتعرضن للموت بسبب سوء التعبئة لإسطوانات الغاز ، ووضع أغطية الامان والغريب في الامر أن إسطوانة الغاز تصل الى المستهلك وهي في حالة رديئة ولا أدري لماذا محطات التعبئة لاتقوم بفحص هذه الاسطوانات وترميمها وترك الاسطوانات القديمة غير الصالحة للاستخدام حتى لايتعرض المستهلك للخطر ، حقاً أننا في أمس الحاجة الى التوعية والنزول الميداني الى محطات تعبئة اسطوانات الغاز مع جمعية حماية المستهلك من أجل تقديم الاسطوانات السليمة للمستهلك .

بحيث تتوفر أغطية الامان الملونة التي تقوم ببيع إسطوانات الغاز ، والتعرف على عيوب الاسطوانة قبل انزالها الى السوق حتى لايتعرض المستهلك للمخاطر وكذلك يتم التفتيش عن أوزان الاسطوانات ، حيث يجب أن يكون الوزن كاملاً غير منقوص حسبما نصت عليه اللائحة وهناك شكاوى من عدد كبير من المواطنين أن معظم إسطوانات الغاز تصل الى المستهلك ناقصة الوزن وهذا مايدعو الى ضرورة فرض عقوبة صارمة علي كل صاحب محطة يتلاعب في هذه الامور والاهم من ذلك عملية الابتزاز التي يتعرض لها المستهلك حيث لايجد إلاّ الاسطوانات الناقصة عند الباعة المتجولين فيضطر الى شرائها نتيجة عدم وجودها في محلات التعبئة التي هي باستمرار مغلقة عند الشراء لذا نجد من الضروري النزول الميداني الى محطات تعبئة اسطوانات الغاز للتأكد من وزن الاسطوانات السليمة سليمة التعبئة خالية من العيوب المرئية وتصل الى المستهلك مع أغطية الأمان المتعلقة بكل محطة ويجب أن يشارك في هذا النزول الميداني ممثل من وزارة الداخلية والنيابة العامة وجمعية حماية المستهلك وفرق إعلامية تقوم بتوعية المواطن عبر أجهزة التلفزيون والاذاعة والصحافة وبهذه الطريقة يمكننا أن نقدم للمستهلك الحماية كاملة ولاننسى الدعاية الاعلامية التي تقدم الارشادات المتعلقة بالاسعافات الاولية عند الحروق الخفيفية والخطيرة وكيفية الوقاية من الحرائق سواء كانت من إسطوانات الغاز أو غيرها حيث بدأنا نفتقد هذه البرامج المتعلقة بالتوعية الصحية والتي كانت تبث من تلفزيون القناة الثانية – عدن – وكان يستفيد منها الكثير أملنا أن تقدم الاجهزة الاعلامية العديد من المواضيع الهادفة التي تهم المواطن مثل الارشادات الصحية والاسعافات الاولية للحوادث التي يواجهها المواطن من منزله او على الطريق

إن توفير الاسطوانات السليمة تساعد المستهلك على القيام بواجباته المنزلية دون عناء او خوف من المخاطر .

د. زينب حزام

مساحة إعلانية